أهداف جسر التنمية

تهدف سلسلة جسر التنمية إلى التعريف بقضايا التنمية وأدوات تحليل جوانبها المختلفة إلى جمهور واسع من القرّاء بغرض توسيع دائرة معرفتهم وتوفير جسر بين نظريات التنمية وأدواتها المعقدة من ناحية ، ومغزاها ومدلولها العملي بالنسبة لصانعي القرار والمهتمين بهذه القضايا، من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار تشكل سلسلة جسر التنمية إسهاماً من المعهد العربي للتخطيط بالكويت في توفير مراجع مبسطة وإثراء لمكتبة القراء المهتمين بأمور التنمية في العالم العربي.

المحتويات

أساسيات نظام الأمم المتحدة للحسابات
القومية لعام 1993

إعداد د . أحمد الكواز

مقدمة :

تعكس التعاملات الاقتصادية اليومية الملايين من التعاملات سواء ذات الطابع الاستهلاكي أو الاستثماري أو المالي أو النقدي أو التجاري الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى التعاملات ما بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلدان أخرى. ولغرض حصر هذه التعاملات وتلخيصها ضمن الوحدات المؤسسية التابعة لها وضمن حسابات تعكس طبيعة المعاملات الاقتصادية، كان لا بد من الاعتماد على الحسابات القومية للقيام بهذه المهمة ولتقدير قيم عدد من المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك العائلي والحكومي، والاستثمار الخاص والعام، والمدخرات الخاصة والعامة، وغيرها الكثير. وذلك بهدف استخدام هذه التقديرات للحصول على تصور عام لأداء الاقتصاد القومي، وكذلك لاستخدام التقديرات الخاصة بهذه المتغيرات للتنبؤ باتجاهاتها مستقبلا من خلال أساليب التحليل الاقتصادي المختلفة، والتأثير على اتجاه هذه المتغيرات من خلال استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية وغيرهما .

وبناء على ذلك يمكن تعريف الحسابات القومية، كنظام، بأنها تتضمن حسابات اقتصادية كلية وميزانيات عمومية وجداول متسقة ومتماسكة ومتكاملة، وبالاعتماد على مجموعة من المفاهيم والتعاريف، والتصانيف، والقواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا . ويوفر هذا النظام إطارا محاسبيا شاملا والذي نستطيع من خلاله تركيب بيانات اقتصادية وعرضها في شكل يخدم أغراض التحليل الاقتصادي، ووضع السياسات واتخاذ القرار .

وقد بدأت فكرة إصدار " نظام " للحسابات القومية ذو صفة دولية في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات عندما مولت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي European Economic Cooperation (EEC) وحدة بحوث الحسابات القومية بجامعة كمبرج، برئاسة ر. ستون R.Stone، التي انبعثت منها فكرة ما يعرف الآن بنظام الحسابات القومية. بعد ذلك قام المكتب الإحصائي في الأمم المتحدة، وبرئاسة ستون أيضا، بإصدار أول نظام للحسابات القومية للأمم المتحدة عام 1953 .

بعد ذلك تم تطوير نظام 1953 بواسطة النظام المعدل الذي أصدرته الأمم المتحدة وعرف بنظام الحسابات القومية لعام 1968 . حيث أدخل هذا النظام العديد من التعديلات على نظام 1953 مثل تقديرات للدخل القومي بطريقة الدخل والإنفاق (شاملا التقديرات بالأسعار الثابتة)، وتحليل جداول المدخلات – المخرجات، وتحليل التدفقات المالية، والميزانيات العمومية.

وفي ظل تطور الأسواق المالية وزيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية وتشابك وتعقد المعاملات الاقتصادية بدأ العمل في منتصف الثمانينات بإعادة النظر في نظام 1968، ومن خلال اجتماعات لخبراء بصفاتهم الشخصية من كافة لجان الأمم المتحدة الإقليمية في العالم. وقد توجت أعمال هذه الاجتماعات بصدور نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو 1993 .

أولا . المعاملات:

ينظر النظام الجديد للمعاملات المتحققة في اقتصاد معين وفقا لطبيعة المعاملة. وبناء على ذلك يصنف هذا النظام المعاملات إلى :

1: التدفقات: وتشمل ما يلي:

أ. معاملات السلع والخدمات (النواتج) ويرمز لها بالرمز (P) . ويقع تحت هذا النوع من المعاملات (7) أنواع رئيسية: الناتج (P1)، والاستهلاك الوسيط (P2)، والإنفاق الاستهلاكي النهائي (P3)، الاستهلاك النهائي الفعلي (P4)، والتكوين الرأسمالي الإجمالي (P5)، والصادرات من السلع والخدمات (P6)، والواردات من السلع والخدمات (P7) . بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية لكل معاملة من هذه المعاملات.

ب. المعاملات التوزيعية، ويرمز لها بالرمز (D) . ويقع تحت هذا النوع من المعاملات (9) معاملات رئيسية : تعويضات العاملين (D1)، والضرائب على الإنتاج والواردات (D2)، والإعانات (D3)، ودخل الملكية (D4)، والضرائب الجارية على الدخل والثروة ... الخ (D5) والمساهمات الاجتماعية والمنافع (D6)، والتحويلات الجارية الأخرى (D7)، والتعديلات لأغراض التغير في حقوق القطاعات العائلية في صناديق التقاعد (D8)، والتحويلات الرأسمالية (D9) . بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية لكل معاملة من هذه المعاملات.

جـ. المعاملات في الأدوات المالية (F)، ويقع تحت هذه المعاملات (7) أنواع رئيسية : الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (F1)، والعملة والودائع (F2)، والأوراق المالية ماعدا الأسهم (F3)، والقروض (F4)، والأسهم الحصص الأخرى (F5)، واحتياطيات التأمين الفنية (F6)، والحسابات الأخرى القابلة للاستلام أو الدفع (F7) . بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية لكل معاملة من هذه المعاملات.

د . القيود التراكمية الأخرى (K) . ويقع تحت هذه المعاملات (7) أنواع من المعاملات : اندثار رأس المال الثابت (K1)، وحيازة صافي الأصول غير المنتجة غير المالية (K2)، والظهور الاقتصادي للأصول غير المنتجة (K3)، والظهور الاقتصادي للأصول المنتجة (K4)، والنمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير المزروعة (K5)، والاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة (K6)، وخسائر الكوارث (K7) . بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية لكل معاملة من هذه المعاملات.

هـ. بنود الموازنة (B) . ويقع تحت هذه البنود (13) بند : القيمة المضافة (B1)، وفائض التشغيل (B2)، والدخل المختلط (B3)، ودخل التنظيم (B4)، ورصيد الدخول الأولية (B5)، والدخل القابل للإنفاق (B6)، والدخل القابل للإنفاق المعدّل (B7)، والادخار (B8)، وصافي الإقراض/الاقتراض (B9)، والتغيرات في صافي الثروة (B10)، والرصيد الخارجي للسلع والخدمات (B11)، والرصيد الخارجي للحساب الجاري (B12)، وصافي الثروة (B90) . بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية لعدد من هذه المعاملات.

2. الأرصدة : وتقسم الأرصدة إلى:

أ. أصول غير مالية (AN) وتتضمن بدورها الأصول المنتجة (AN1)، والأصول غير المنتجة (AN2) .

ب. أصول/ خصوم مالية (AF) وتتضمن بدورها الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (AF1)، والعملة والودائع (AF2)، والأدوات المالية عدا الأسهم (AF3)، والقروض (AF4)، والأسهم وحقوق التملك الأخرى (AF5) واحتياطيات التأمين الفنية (AF6)، والحسابات الأخرى القابلة للاستلام أو الدفع (AF7) . بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية للعديد من هذه الأرصدة.

ثانيا ـ أسس التقييم :

يشمل ذلك تقييم المخرجات والمدخلات، ويوصي النظام الجديد باستخدام نوعين من الأسعار لتقييم المخرجات أو النواتج هي:

1. الأسعار الأساسية Basic Prices : يعطي النظام الجديد الأولوية لهذه الأسعار والتي تعادل سعر المخرجات قبل إضافة وخصم الإعانات، أي: سعر المبيع – الضرائب على المنتجات + الإعانات على المنتجات.
2. أسعار المنتجين Producer Prices: يوصي النظام باستخدامها في حالة عدم إمكانية استخدام الأسعار الأساسية. وتتضمن هذه الأسعار السعر الذي يحصل عليه المنتجون بما في ذلك الضرائب على المنتجات ما عدا ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax (VAT وأية ضرائب أخرى مستقطعة Deductible ، وأية هوامش للنقل والتجارة مضافة على الفاتورة، أي :

   الأسعار الأساسية + الضرائب على المنتجات – الإعانات على المنتجات = أية ضرائب على القيمة المضافة وما شابهها من الضرائب المستقطعة.

   علما بأن ضرائب القيمة المضافة المستقطعة تعني الضريبة المدفوعة على مشتريات السلع والخدمات المزمع استخدامها لأغراض الاستهلاك الوسيط أو لأغراض إعادة المبيعات، والتي يسمح أن يستقطعها المنتج من مدفوعاته على شكل ضريبة مضافة للحكومة. أما ضريبة القيمة المضافة غير المستقطعة Non-Deductible فهي الضريبة المدفوعة من قبل المشترين وغير قابلة للاقتطاع من التزامات المنتج تجاه الحكومة على شكل مدفوعات ضريبة القيمة المضافة.

أما فيما يخص تقييم المدخلات فيقترح النظام الجديد استخدام سعر المشترين، الذي يشير إلى السعر المدفوع من قبل المشتري مستبعدا منه ضرائب القيمة المضافة المستقطعة وما شابهها، ويتضمن سعر المشتري للسلعة أي تكلفة للنقل مدفوعة بشكل منفصل من قبل المشتري لغرض إتمام عملية التسليم.

ثالثا ـ القطاعات والوحدات المؤسسية المقيمة :

يطلق لفظ القطاع المؤسسي المقيم على مجموعة من الوحدات المؤسسية المجمعة على أساس الوظائف، والسلوك، والأهداف الأساسية، ويرمز لها بالرمز (S1) . وتعرف المؤسسة المقيمة بتلك التي يكون لها مركز في أراضي الدولة المعنية لمتابعة أنشطتها الاقتصادية لفترة ممتدة لا تقل عن سنة واحدة. ولا يستند مفهوم المؤسسة المقيمة إلى الجنسية أو المعايير القانونية. أما بالنسبة للمؤسسات غير المقيمة التي ترتبط بتعاملات مع المؤسسات المقيمة، فهناك حسابا خاصا بهذه التعاملات يسمى حساب بقية أنحاء العالم (S2) .

وتعرف الوحدة المؤسسية بأنها الوحدة الاقتصادية القادرة على تملك الأصول وتحقيق الخصوم لصالحها . كما يمكن أن تتعامل هذه الوحدة في معاملات واسعة. وبالإضافة إلى أن للوحدة المؤسسية صفة للمسؤولية القانونية، فإنها تعتبر مركزا لاتخاذ جميع القرارات الاقتصادية. ولكن يلاحظ عمليا، أن بعض الوحدات المؤسسية تسيطر على وحدات مؤسسية أخرى، وفي هذه الحالات فإن استقلالية اتخاذ القرارات قد لا تكون تامة، وقد تختلف مع مرور الزمن.

قانونياً، لا تتطابق دائماً استقلالية الحيازة للأصول والخصوم، والسلوك المستقل. ووفقا لنظام 1993 فإن الأولوية في التعريف تعطى لاستقلالية الحيازة من الأصول والخصوم، لأنها توفر طريقة أفضل لتنظيم جمع وعرض الإحصاءات، وحتى وإن كانت هذه الطريقة ذات فائدة محدودة في بعض الأحيان.

تتكون القطاعات المؤسسية المقيمة من :

- **المشروعات غير المالية :** تتضمن كافة الأنشطة الواردة في التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) International Standard Industrial Classification ماعدا تلك الأنشطة الخاصة بالوساطة المالية.
- **المشروعات المالية :** هي الوحدات المؤسسية التي تعمل أساسا في الوساطة المالية أو في الخدمات المالية المساعدة.
- **الحكومة العامة :** وهي وحدة مؤسسية تقوم، بالإضافة إلى مهامها السياسية ومسؤولياتها في التنظيم الاقتصادي، بإنتاج الخدمات غير السوقية (وربما السلع أيضاً) للاستهلاك الفردي أو الجماعي، وتقوم أيضا بإعادة توزيع الدخل والثروة.
- **القطاعات العائلية :** هي وحدة مؤسسية تتألف من كل الأشخاص بصفتهم الاعتيادية Physical Persons في الاقتصاد، سواء كأفراد أو كمجموعات. ووفقاً لمعيار تعريف الوحدة المؤسسية فإن المشروع غير المنظم أو ذو الصفة غير الاعتبارية المملوك بالكامل لواحد أو أكثر من أفراد القطاع العائلي يعامل كجزء من القطاع العائلي، وليس كوحدة مؤسسية منفصلة، ماعدا في الحالات التي يعامل بها هذا المشروع كشبه شركة Quasi-Corporation، وهي مشاريع ذات صفة غير اعتبارية تتصرف كما لو كانت شركات ولديها حسابات متكاملة. وتعتبر الوظائف الأساسية للقطاعات العائلية هي عرض العمل، والاستهلاك النهائي. وباعتبار هذه القطاعات كقطاعات منظمة، تشمل هذه الوظائف، أيضاً، إنتاج السلع السوقية، والخدمات غير المالية أساسا.
- **القطاعات غير الهادفة للربح وتخدم القطاعات العائلية:** هي الكيانات القانونية المشتغلة أساساً في إنتاج الخدمات غير السوقية للقطاعات العائلية. والتي تتألف مواردها الأساسية من المساهمات التطوعية للقطاعات العائلية.

علما بأن القطاعات المؤسسية تتألف، بدورها، من قطاعات فرعية وبمستويات مختلفة ومتميزة حسب تصنيفاتها الهرمية. ويتضمن القطاع الفرعي كامل الوحدات المؤسسية، وتنتمي كل وحدة مؤسسية إلى قطاع فرعي واحد فقط.

بالإضافة إلى ذلك فإن التمييز ما بين المشروعات العامة والخاصة، الوطنية والأجنبية، وما بين مختلف المجموعات الاقتصادية – الاجتماعية للقطاعات العائلية قد تم إبرازه في النظام، وذلك بهدف الاستجابة الملائمة للسياسات المعنية.

الوحدات المؤسسية في نظامي
الحسابات القومية لعامي 1968 و 1993

نظام عام 1968	نظام عام 1993
المشاريع المنظمة غير المالية	الاقتصاد الكلي
المشاريع والمؤسسات المالية	المشاريع غير المالية
الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات	المشاريع المالية
الحكومة العامة	الحكومة العامة
	القطاعات العائلية
	الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات
	بقية أنحاء العالم

رابعا ـ حسابات النظام :

حسابات الإطار المركزي :

يتضمن أي نظام للحسابات القومية عددا كبيرا من التدفقات والأرصـدة والتي تحدث، أو تعود ملكيتها، إلى عدد من الوحدات المؤسسية وما تتضمنه من مشروعات ومنشآت. ولغرض عرض الأشكال المختلفة للمعاملات فلابد من اللجوء لعدد من الحسابات التي تسجل، لفترة اقتصادية معينة، الاستخدامات والموارد أو التغيرات في الأصول والخصوم أو رصيد الأصول والخصوم المتاحة في نقطة زمنية معينة.

وقد أشار نظام الحسابات القومية لعام 1993 لنوعين من الحسابات: الأولى، وهي الخاصة بالإطار المركزي للنظام، والثانية مرتبطة بالحسابات التابعة. وتهتم هذه الأخيرة ببيان المرونة التحليلية التي يمكن إدخالها على بعض المعالجات المحاسبية الواردة في حسابات الإطار المركزي للنظام، من دون أن يتم ذلك ضمن حسابات هذا الإطار حتى لا تفقد هذه الحسابات وحدة المفاهيم المستخدمة فيها . وبعبارة أخرى فإن الحسابات التابعة تسمح بالتالي:

- توفير معلومات إضافية حول اهتمام اجتماعي معين.
- استخدام مفاهيم أو معالجات بديلة (تصنيف أو إطار محاسبي بديل) كلما اقتضت الحاجة لذلك.
- توسيع مفهوم التكلفة والمنفعة للأنشطة الإنسانية.
- تحليل إضافي للبيانات من خلال مؤشرات ومجاميع إضافية.
- الربط ما بين البيانات العينية ونظام المحاسبة النقدي.

أما مجموعة حسابات الإطار المركزي، فتهتم بتتبع النشاط الاقتصادي من الإنتاج وما يعقب ذلك من تدفقات تؤثر في نهاية المطاف على وضع الميزانية العامة في أول المدة لتصل إلى وضعها في آخر المدة. وتتكون بناء على ذلك من : الحسابات الجارية، وحسابات التراكم، وحسابات الميزانية. وتضم حسابات الاطار المركزي مجموعتين رئيستين من الحسابات؛ الأولى تخص المقيمين " الحسابات المقيمة (S1)" ، والمجموعة الثانية تربط حسابات غير المقيمين بالحسابات المقيمة وتسمى حساب بقية أنحاء العالم (S2) . يضاف إلى هاتين المجموعتين حساب اخر حساب السلع والخدمات الذي تسجل في فيه مصادر السلع والخدمات، واستخداماتها . ولا يتمتع هذا الحساب ببند موازنة حيث لابـد مـن توازن جانب الموارد أو المصادر مع جانب الاستخدامات (لذلك يسمى بالحساب الصفري "الحساب 0") . ويعتبر هذا الحساب ذو أهمية خاصة باعتباره كمصدر أساسي لتركيب جدول المدخلات – المخرجات.

الحسابات المتضمنة في كل من نظامي 1968 و 1993

نظام عام 1968	نظام عام 1993
مجموعة الحسابات الموحدة للبلد	مجموعة الحسابات الجارية
مجموعة حسابات الانتاج والاستهلاك والتكوين الرأسمالي	مجموعة الحسابات الجارية
مجموعة حسابات الدخل والانفاق وتمويل رأس المال	مجموعة حسابات رأس المال
مجموعة الحسابات الإضافية للدول النامية	مجموعة حسابات الميزانية العمومية
مجموعة الجداول المساعدة الإضافية	الحسابات المتكاملة
	جدول العرض والاستخدام والمدخلات – المخرجات
	الحسابات التابعة

أ . الحسابات المقيمة (S1) :

لا بد من الإشارة بداية إلى بأن الوحدة المؤسسية التي يتعامل معها نظام الحسابات القومية لعام 1993 لجمع البيانات التي تستخدم لتركيب الحسابات المقيمة هي المنشأة Establishment والتي عرفها النظام بأنها : جزء من مشروع Enterprise يقع في مكان معين ويقوم بنشاط إنتاجي واحد، أو أن المنتج الأساسي Principal Product يمثل أغلب القيمة المضافة المتولدة في هذه المنشأة. علماً بأن النظام قد سمح بمرونة محدودة عند تعريفه للمنشأة بحيث سمح بوجود منتجات ثانوية بالإضافة للمنتج الأساسي للمنشأة، وذلك حتى يتسق تعريف النظام للمنشأة مع التعريف المتبع من قبل التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) .

تتكون مجموعة الحسابات المقيمة من ثلاثة حسابات رئيسية هي الحسابات الجارية، وحسابات التراكم، وحسابات الميزانية. ولغرض تسهيل متابعة المراجع المتعلقة بالحسابات القومية سنستخدم لعرض بعضها، الترقيم المعتمد في النص الأصلي للنظام.

الحسابات الجارية : يندرج تحتها كل من حساب الإنتاج وحساب توزيع واستخدامات الدخل:

I . حساب الإنتاج :

حساب الإنتاج هو محصلة لتجميع إنتاج كافة الوحدات المؤسسية وما تتضمنه من قطاعات ومشروعات ومنشآت، وهو يوضح في جانب الموارد، الإنتاج (P.1)، أما في جانب الاستخدامات (أي ما استخدم لغرض الحصول على الإنتاج) فيوضح الاستهلاك الوسيط (P.2)، والضرائب – الإعانات على المنتجات (D.31 – D.21)، واهتلاك رأس المال الثابت (K.1) . وعند طرح المستلزمات وصافي الضرائب من المنتجات نحصل على القيمة المضافة الإجمالية (B.1g) . وإذا ما تم استبعاد اهتلاك رأس المال من القيمة المضافة الإجمالية نحصل على صافي القيمة الحالية (B.1N) . أي يتم الحصول على بند الموازنة لهذا الحساب (وتشير بنود الموازنة في مختلف الحسابات لقيمة متغير اقتصادي معين ويشار لها بالرمز B) وفقاً للعلاقات التالية.

$$P.1 - P.2 - (D.21\text{-}D31) = B.1$$
$$B.1g\text{-}K.1 = B.1N$$

وكما تمت الإشارة سابقاً فإن الإنتاج يقيم بالأسعار الأساسية، والاستهلاك الوسيط (أو الاستخدامات) بأسعار المشترين. وفي حالة استخدام المستلزمات الوسيطة من أحد المنشآت التي تنتمي لنفس المشروع فيجب استخدام نفس الأسعار المستخدمة في تقييم هذه المستلزمات كمنتجات في المنشآت الأخرى، زائداً أية مصاريف للنقل غير متضمنة في قيم المنتجات. وفي حالة وجود ضريبة للقيمة المضافة (VAT)، وما شابهها من ضرائب مستقطعة، فإن مجموع قيمة الاستهلاك الوسيط لأي منشأة بأسعار المشتري سيساوي قيمة هذا الاستهلاك بأسعار المنتجين.

أما عن كيفية تقييم اهتلاك رأس المال الثابت، فإنه طالما أن رأس المال الثابت قد تم شراءه في فترات سابقة عندما كانت الأسعار النسبية والعامة تختلف عن الأسعار الجارية حالياً، فإنه لضمان الاتساق في حساب الإنتاج، فلابد أن يقيم اهتلاك رأس المال الثابت بنفس القيم المستخدمة لتقييم الإنتاج والاستهلاك الوسيط. أي يجب أن يتم تسعير هذا الاهتلاك في الوقت الذي تم فيه الإنتاج، وليس باستخدام الأسعار التاريخية ساعة شراء الأصول الثابتة سابقاً. وبحيث يعتمد هذا التسعير على التسعير الفعلي للأصول، أو المقدر، وكذلك القيمة الايجارية للأصول عند حدوث الإنتاج.

حساب الإنتاج (I)

الاستخدامات			الإنتاج		
1883	الاستهلاك الوسيط	P.2	3604	الإنتاج	P.1
133	الضرائب ناقصاً الإعانات على المنتجات	D.21 D.31			
1854	القيمة المضافة الإجمالية	B.1g			
222	اهتلاك رأس المال	K.1			
1632	القيمة المضافة الصافية	B.1N			

II . حساب توزيع واستخدامات الدخل :

تتضمن هذه الحسابات أربعة حسابات رئيسية (مع تفريعات أخرى)، وهي كالتالي:

II. 1 . حساب التوزيع الأولي للدخل :

يتفرع هذا الحساب إلى حسابين هما حساب توليد الدخل، وحساب التوزيع الأولي للدخل.

II . 1.1 . حساب توليد الدخل :

يستلم هذا الحساب القيمة المضافة الإجمالية (أو الصافية) كمورد، ثم يقوم بالتصرف في هذه القيمة حسب الاستخدامات المختلفة التي تتكون منها بنود القيمة المضافة، وهي: تعويضات العاملين (الرواتب والأجور أساساً)، والضرائب على الإنتاج والواردات، ناقصاً الإعانات، وما تبقى يمثل رصيد هذا الحساب (بند موازنة)، وهو فائض التشغيل / أو الدخل المختلط (يسري على الأنشطة غير المنظمة في القطاعات العائلية) . وبصياغة أخرى فإن رصيد هذا الحساب يمثل:

B.1N-D2-(-D3)=B2/B3g

حساب توليد الدخل (II.1.1)

الاستخدامات			المواد		
762	تعويضات العاملين	D.1	1854	القيمة المضافة الصافية	B.1N
235	الضرائب على الإنتاج والواردات	D.2			
44	الإعانات (–)	D.3			
901	فائض التشغيل/الدخل المختلط	B2/B3g			

II.1.2 . حساب تخصيص الدخل الأولي :

كما هو واضح من الحساب أدناه فإن رصيد الحساب السابق، أي حساب توليد الدخل، قد عولج في هذا الحساب كمورد (فائض التشغيل/الدخل المختلط) . وبالإضافة لهذا الرصيد هناك موارد أخرى، سبق تسجيلها في حساب توليد الدخل وهي تلك المستلمة من الوحدات المؤسسية المقيمة، وهذه الموارد هي:

- تعويضات العاملين المستلمة من قبل القطاعات العائلية
- الضرائب (ناقصاً الإعانات) على الإنتاج والواردات والمستلمة من قبل الحكومة .
- دخل الملكية الدائن وهو يمثل الدخول المستلمة من جراء ملكية الأصول المالية، والأصول الملموسة غير المنتجة (أساساً الأرض وأصول ما تحت الأرض)، وهذه الدخول تتشكل من: الفوائد، وأرباح الأسهم وما شابهها والناتجة عن تملك الأصول المالية، والريوع المستلمة من جراء تملك الأرض وما في باطن الأرض، والمؤجرة لوحدات مؤسسية أخرى. (وتشتمل الموارد على شكل تعويضات العاملين، والضرائب ناقصاً الإعانات على الإنتاج والواردات، والفوائد، تشتمل على الدخول المستلمة من الوحدات المؤسسية غير المقيمة أيضاً) .

أما جانب الاستخدامات فيشتمل على دخل الملكية المدين، أي دخول الملكية المدفوعة للغير (من الحساب الخاص بالوحدة المؤسسية المعنية إلى حسابات الوحدات المؤسسية الأخرى) . ويمكن صياغة رصيد هذا الحساب، الذي يمثل الدخل الأولي على مستوى القطاع والدخل القومي على مستوى الاقتصاد القومي) كالتالي :

$$[B.2/B.3+D.1+(D.2-D.3)+D4]-D4=B.5$$

ويمكن النظر إلى (B.5)، أو الدخل الأولي/القومي على أنه إجمالي أو صافي (بعد استبعاد الاهتلاك) .

حساب تخصيص الدخل الأولي (II.1.2)

الاستخدامات			الموارد		
391	دخل الملكية	D.4	901	فائض التشغيل/الدخل المختلط	B.2/B.3
			766	تعويضات العاملين	D.1
			235	الضرائب على الإنتاج والواردات	D.2
			44	الإعانات على الإنتاج والواردات (–)	D.3
1883	الدخل الأولي/القومي	B.5	416	دخل الملكية	D.4

ويتفرع عن حساب تخصيص الدخل الأولي،، حسابين فرعين. والهدف من هذا التفريع هو إبراز عائد التنظيم، وعوائد الدخول الأولية الأخرى، وهذين الحسابين هما:

حساب عائد التنظيم (II.1.2.1)

الاستخدامات			الموارد		
236	دخل الملكية	D.4	901	فائض التشغيل/الدخل المختلط	B.2/B.3
			236	دخل الملكية	D.4
901	عائد التنظيم	B.4			

حساب تخصيصات الدخل الأولي الأخرى (II.1.2.2)

المواد			الاستخدامات		
B.4	عائد التنظيم	901	D.4	دخل الملكية	155
D.1	تعويضات العاملين	766			
D.2	الضرائب على الإنتاج والواردات	235			
D.3	الإعانات (–)	44			
D.4	دخل الملكية	180	B.5	الدخل الأولي/القومي	1883

وتجدر الإشارة هنا بأن الفرق ما بين الناتج الإجمالي المحلي (GDP)، والذي يمثل محصلة القيم المضافة على المستوى القومي والمحتسبة من حساب الإنتاج، والدخل القومي الإجمالي (GNI) المشار إ 'ليه أعلاه (والمحتسب من محصلة أرصدة الدخول الأولية، بعد اقتطاع الاهتلاك، في حساب تخصيص الدخل الأولي) ، يمثل الفرق ما بين الدخل الأولي المحصل لصالح المقيمين من غير المقيمين، والدخل الأولي المدفوع لصالح غير المقيمين من المقيمين (أي صافي التعامل مع العالم الخارجي) .

2. II . حساب التوزيع الثانوي للدخل :

يعكس هذا الحساب إعادة توزيع الدخل الأولي/القومي من خلال التحويلات النقدية (الضرائب، والتحويلات الجارية) فقط . ويلاحظ إن البنود التالية تظهر على جانبين هذا الحساب (بعد انتقال رصيد الحساب السابق، أي حساب تخصيص الدخل الأولي، إلى جانب الموارد): الضرائب الجارية على الدخل والثروة، والمساهمات الاجتماعية، والمزايا الاجتماعية عدا العينية، والتحويلات الجارية الأخرى. حيث تظهر هذه البنود، على مستوى الاقتصاد القومي باعتبارها دائنة مرة، ومدينة مرة أخرى. وبعد طرح جانبي الاستخدامات من جانب الموارد نحصل على بند الموازنة لهذا الحساب، أي الدخل القابل للإنفاق، وكالتالي:

B.5+D.5+D.61+D.62+D.7-(D.4+D.61+D.62+D.7)

حساب التوزيع الثانوي للدخل (II.2)

المواد			الاستخدامات		
B.5	الدخل الأولي / القومي	1883	D.4	الضرائب الجارية على الدخل والثروة	212
D.5	الضرائب الجارية على الدخل والثروة	213	D.61	المساهمات الاجتماعية	322
D.61	المساهمات الاجتماعية	322	D.62	المزايا الاجتماعية عدا التحويلات العينية	332
D.62	المزايا الاجتماعية ما عدا التحويلات العينية	332	D.7	تحويلات جارية أخرى	296
D.7	تحويلات جارية أخرى	239	B.6	الدخل القابل للإنفاق	1854

II . 3 . حساب إعادة توزيع الدخل العيني :

يعكس هذا الحساب إعادة توزيع الدخل من خلال التحويلات العينية فقط . وتتألف موارد هذا الحساب من الرصيد المحول من حساب التوزيع الثانوي للدخل، أي الدخل القابل للإنفاق، والتحويلات الاجتماعية العينية الدائنة. في حين يتألف جانب الاستخدامات من التحويلات العينية المدينة. ويحتسب الرصيد، أي الدخل المتاح المعدل، الفارق ما بين الجانبين، كالتالي:

$$(B.6+B.63) - D.63 = B.7$$

أي أن الفارق ما بين الدخل القابل للإنفاق، والدخل القابل للإنفاق المعدل يتمثل في التحويلات الاجتماعية العينية.

حساب إعادة توزيع الدخل العيني (II.3)

الاستخدامات	المواد
B.6 الدخل القابل للإنفاق	D.63 التحويلات الاجتماعية العينية
D.63 التحويلات الاجتماعية العينية	B.7 الدخل القابل للإنفاق المعدّل

II.4 . حساب استخدام الدخل :

ينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين. يوضح الأول، أي حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق، كيفية استخدام الدخل القابل للإنفاق من زاوية الاستخدام ما بين الادخار، والاستهلاك النهائي. أما الثاني، أي حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق المعدل، فيبين كيفية استخدام الدخل القابل للإنفاق من زاوية الاستخدام ما بين الادخار، والاستهلاك النهائي الفعلي.

II.4.1 . حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق :

يظهر في جانب الموارد من هذا الحساب الرصيد المحول من حساب التوزيع الثانوي للدخل، أي الدخل القابل للإنفاق، وتعديل التغير في صافي حصة العائلات في صناديق التقاعد كبند دائن. في حين يظهر في جانب الاستخدامات ، الإنفاق الاستهلاكي النهائي، وتعديل حصة العائلات في صناديق التقاعد كبند مدين. ويتمثل الفارق ما بين الجانبين ببند الموازنة في هذا الحساب وهو الادخار الإجمالي أو الصافي، أي

$$(B.6+D.8) - (P.3 + D.8) = B.8$$

حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق (II.4.1)

	الاستخدامات			المواد	
1399	الإنفاق الاستهلاكي النهائي	P.3	1854	الدخل القابل للإنفاق	B.6
11	تعديل التغير في حصة العائلات في صناديق التقاعد	D.8	11	تعديل التغير في حصة العائلات في صناديق التقاعد	D.8
455	الادخار الإجمالي	B.8g			
233	الادخار الصافي	B.8N			

II .2.4 . حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق المعدل :

لا يختلف هذا الحساب الفرعي عن الحساب السابق، أي حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق، إلا من خلال إدخال أثر التحويلات العينة على الاستهلاك النهائي وما ينتج عنها من مفهوم جديد هو الاستهلاك النهائي الفعلي، كأحد استخدامات الدخل القابل للإنفاق المعدل. ويشير الاستهلاك النهائي الفعلي إلى قيمة استهلاك كل قطاع من القطاعات الاقتصادية المستهلكة التي يحتويها نظام الحسابات القومية لعام 1993 (القطاعات العائلية، والحكومية، والهيئات التي لا تهدف للربح)، بعد أن تعدل أرقام الاستهلاك النهائي لهذه القطاعات من خلال تحويل قيم التحويلات العينية الحكومية من أرقام الاستهلاك الحكومي إلى أرقام الاستهلاك العائلي. وكذلك تحويل كامل استهلاك الهيئات التي لا تهدف للربح إلى أرقام الاستهلاك العائلي. وبناءً على ذلك فإن رصيد هذا الحساب على المستوى القومي، يعادل رصيد حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق، السابق، إلا أنه يختلف على المستوى القطاعي للقطاعات المستهلكة. ونحصل على رصيد هذا الحساب كالتالي:

(B.7+D.8) − (P.4+D.8)=B.8

حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق المعدل (II.4.2)

الاستخدامات			الموارد		
1399	الاستهلاك النهائي الفعلي	P.4	1854	الدخل القابل للإنفاق المعدّل	B.7
11	تعديل التغير في حصة العائلات في صناديق التقاعد	D.8	11	تعديل التغير في حصة العائلات في صناديق التقاعد	D.8
455	الادخار الإجمالي	B.8g			
233	الادخار الصافي	B.8N			

III . حسابات التراكم :

تتألف هذه الحسابات من ثلاث حسابات فرعية رئيسية (مع تفريعات أخرى) هي: حساب رأس المال، والحساب المالي، و حساب التغيرات الأخرى في الأصول.

III .1 . حساب رأس المال :

يهتم هذا الحساب بكيفية التصرف بالادخار المحول إليه من آخر حساب من الحسابات الجارية (أي حساب استخدامات الدخل القابل للإنفاق المعدل)، وذلك من حيث كيفية استخدام هذا الادخار في تمويل البنود المختلفة للأصول غير المالية المنتجة (تكوين رأسمالي ثابت، وتغير في المخزون، وحيازة الأشياء الثمينة).

يعالج حساب رأس المال في جانب الموارد (والذي يطلق عليه في حسابات التراكم، والميزانية لفظ التغير في الالتزامات وصافي الثروة) البنود التي تغذي أو تمول البنود المختلفة للأصول غير المالية الواردة في جانب الاستخدامات (والتي يطلق عليها في حسابات التراكم والميزانية لفظ التغير في الأصول). أي أن هذا الحساب يهتم أساساً بالتغيرات التي تحصل بالأصول الحقيقية (غير المالية) وما يترتب عليها من تغير في صافي القيمة المالية للثروة. ونحصل على رصيد هذا الحساب، أي صافي الإقراض / الاقتراض ، كالتالي:

(B.8+D.9+D.9+B.10.1) − P.51+K.1+P.52+K) =B.9

حساب رأس المال (III.1)

التغير في الخصوم وصافي الثروة			التغير في الأصول		
B.8N	الادخار الصافي	233	P.51	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	376
D.9	التحويلات الرأسمالية المستلمة	62	K.1	اهتلاك رأس المال الثابت (–)	222
D.9	التحويلات الرأسمالية المدفوعة	–65	P.53	التغير في المخزون	10
B.10.1	التغير في صافي الثروة المالية بسبب الادخار والتحويلات المالية	230	K.2	صافي الحيازة من الأصول غير المالية غير المنتجة	_
			B.9	صافي الإقراض (+) / الاقتراض (–)	38

2.III . الحساب المالي :

يهتم هذا الحساب بكيفية التصرف بالرصيد المحول من حساب رأس المال، أي بصافي الإقراض/الاقتراض، دون أن يكون هناك رصيد لهذا الحساب، ويتم هذا التصرف باستخدام الأدوات المالية المختلفة. ويسجل الجانب الأيسر من الحساب المالي، أي التغير في الأصول، الحيازة ناقصاً التصرف بالأصول المالية. في حين يسجل في الجانب الأيمن منه، أي التغير في الخصوم وصافي الثروة، مستحقات Incurrence الخصوم ناقصاً مدفوعاتها . علماً بأن مستحقات الخصوم ناقصاً صافي الحيازة من الأصول المالية يساوي قيمة، مع إشارة معكوسة، صافي الإقراض/الاقتراض (رصيد حساب رأس المال) . ويلاحظ أن هذا الحساب ليس له رصيد، حيث أن صافي الإقراض/الاقتراض في حساب رأس المال (B.9) يجب أن يساوي صافي الإقراض/الاقتراض (B.9) في الحساب المالي لموازاة الحركة النقدية والمالية (الحساب المالي) لحركة الأصول الحقيقية (حساب رأس المال)، وعليه يمكن الحصول على متطابقة هذا الحساب كالتالي:

$$(F+F.1+F.2+F.3+F.4+F.5+F.6+F.7) - (F+F.1+F.2+F.3+F.4+F.5+F.6+F.7) = B.9$$

الحساب المالي (III.2)

التغير في الخصوم وصافي الثروة			التغير في الأصول		
B.9	صافي الإقراض (+) / الاقتراض (–)	38	F	صافي الحيازة من الأصول المالية	641
F	صافي الحيازة من الأصول المالية	603	F.1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	-1
F.2	النقود والودائع	133	F.2	النقود والودائع	119
F.3	الأوراق المالية عدا الأسهم	123	F.3	الأوراق المالية عدا الأسهم	138
F.4	القروض	217	F.4	القروض	244
F.5	أسهم وحقوق تملك أخرى	43	F.5	أسهم وحقوق تملك أخرى	44
F.6	الاحتياطيات الفنية للتأمين	36	F.6	الاحتياطيات الفنية للتأمين	36
F.7	حسابات أخرى قابلة للدفع	52	F.7	حسابات أخرى مستحقة الاستلام	61

III.3 . حساب التغيرات الأخرى في الأصول :

يعالج التغيرات في الأصول التي تنجم عن أسباب أخرى غير تلك الواردة في حساب رأس المال، والحساب المالي. وقد لخص نظام الحسابات القومية لعام 1993 هذا الأسباب في سببين رئيسيين مع بعض التفريعات كالتالي::

- التغيرات الأخرى في حجم الأصول: وهي التي ترتبط بظهور Appearance أو اختفاء Disappearance الأصول، أو الكوارث، أو المصادرة غير المعوضة.

– إعادة التقييم: فقد يحدث أن تتغير قيمة الأصول والخصوم بسبب التغيرات السعرية . وهنا يميز النظام ما بين نوعين من هذه التغيرات هما:

- التغيرات الحيادية (الأرباح/الخسائر الحيادية): أي بسبب تغير المستوى العام للأسعار وأثره على قيمة الأصول والخصوم في آخر المدة.
- التغيرات الحقيقية (الأرباح/الخسائر الحقيقية): أي بسبب تغير سعر الأصل أو الخصم المعين وأثره على قيمة هذا الأصل أو الخصم في آخر المدة.

ويتمثل رصيد حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول في : (AN+AF)-AF=B.10.2

ويتمثل رصيد حساب الأرباح/الخسائر الحيادية في : (AN+AF)-AF=B.10.2

ويتمثل رصيد حساب الأرباح/الخسائر الحقيقية في : (AN+AF)-AF=B.10.32

أما رصيد حساب إعادة التقييم فهو نتاج جمع الرصيدين:

(B.10.31) و (B.10.32) والذي يعادل (B.10.3)

ويطلق عليه التغير في صافي الثروة بسبب أرباح وخسائر الحيازة الاسمية.

حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول (III.3.1)

	التغير في الخصوم وصافي الثروة				التغير في الأصول	
AF	الخصوم المالية	2-	AN	الأصول غير المالية	10
			AN.1	الأصول المنتجة	7-
			AN.2	الأصول غير المنتجة	17
B.10.2	التغيرات في صافي الثروة المالية بسبب التغيرات في حجم الأصول	17	AF	الأصول المالية	5

حساب إعادة التقييم (III.3.2)

التغير في الخصوم وصافي الثروة			التغير في الأصول		
K.11	أرباح(–)/خسائر الحيازة الاسمية (+)		K.11	أرباح(+)/خسائر (–) الحيازة الاسمية	
AF	الخصوم المالية	76	AN	الأصول غير المالية	280
B.10.3	التغيرات في صافي الثروة بسبب	288	AN.1	الأصول المنتجة	126
	أرباح وخسائر الحيازة الاسمية		AN.2	الأصول غير المنتجة	154
			AF	الأصول المالية	84

حساب أرباح/خسائر الحيازة الحيادية (III.3.2.1)

التغير في الخصوم وصافي الثروة			التغير في الأصول		
K.11.1	أرباح(–)/خسائر (+) الحيازة الحيادية		K.11.1	أرباح(+)/خسائر (–) الحيازة الحيادية	
AF	الخصوم المالية	126	AN	الأصول غير المالية	198
B.10.31	التغيرات في صافي الثروة بسبب	209	AN.1	الأصول المنتجة	121
	أرباح وخسائر الحيازة الحيادية		AN.2	الأصول غير المنتجة	78
			AF	الأصول المالية	136

حساب أرباح/خسائر الحيازة الحقيقية (III.3.2.2)

التغير في الخصوم وصافي الثروة			التغير في الأصول		
K.11.2	أرباح(–)/خسائر (+) الحيازة الحقيقية		K.11.2	أرباح(+)/خسائر (–) الحيازة الحقيقية	
AF	الخصوم المالية	-50	AN	الأصول غير المالية	81
B.10.32	التغيرات في صافي الثروة بسبب	79	AN.1	الأصول المنتجة	5
	أرباح وخسائر الحيازة الحقيقية		AN.2	الأصول غير المنتجة	76
			AF	الأصول المالية	-52

IV . حسابات الميزانية :

تمثل هذه الحسابات المجموعة الثالثة من حسابات الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية لعام 1993 . وتشمل على ثلاث حسابات فرعية توضح المركز المالي (من خلال قيم أرصدة الأصول والخصوم) في أول المدة، والتغيرات التي حدثت على بنود الأصول والخصوم خلال الفترة المحاسبية (سنة)، والمركز المالي في آخر المدة. وهذه الحسابات هي:

1.IV . حساب الميزانية أول المدة :

يشير هذا الحساب إلى وضع الأصول والخصوم في أول المدة (أول الفترة المحاسبية) . ويورد قيم الأصول غير المالية (منتجة، وغير منتجة)، والأصول المالية (ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة، نقد وودائع، أوراق مالية عدا الأسهم، والقروض، أسهم وحقوق تملك أخرى، واحتياطيات التأمين الفنية، وحسابات أخرى قابلة للدفع أو الاستلام) . وتظهر نفس البنود المحاسبية في جانبي الميزانية مرة كأصول في الجانب الأيسر، وأخرى كخصوم في الجانب الأيمن. ويمثل الفرق ما بين الأصول والخصوم صافي الثروة المالية (أو القومية إذا كانت الميزانية على مستوى الاقتصاد القومي)، B.90، أي :

$$AN+AF-AF=B.90$$

حساب الميزانية في أول المدة (IV.1)

التغير في الأصول			التغير في الخصوم وصافي الثروة		
9922	الأصول غير المالية	AN	6298	**الخصوم المالية**	AF
6047	الأصول المنتجة	AN.1			
3875	الأصول غير المنتجة	AN.2			
6792	الأصول المالية	AF	10416	صافي الثروة	B.90

2.IV . حساب التغيرات في الميزانية :

يهتم هذا الحساب في بيان التغير الذي حصل في كل بند من بنود الأصول والخصوم الواردة في حساب الميزانية أول المدة (1.IV) وذلك بسبب الادخارات والتحويلات الرأسمالية (B.10.1) الواردة في حساب رأس المال (1.III) وبسبب التغيرات الأخرى في حجم الأصول (B.10.2) الواردة في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول (1.3.III) بسبب أرباح/خسائر الحيازة الاسمية (B.10.3) الواردة بحساب إعادة التقييم (2.3.III)، والسبب الأخير محصلة سببين فرعيين هما أرباح/خسائر الحيازة الحيادية (1.2.3.III)، وأرباح/خسائر الحيازة الحقيقية (B.10.3.2) الواردة بحساب أرباح وخسائر الحيازة الحقيقية (2.2.3.III) . وتنعكس محصلة التغيرات المختلفة المشار إليها أعلاه في التغير في صافي الثروة (B.10) .

حساب التغيرات في الميزانية (IV.2)

التغير في الأصول			التغير في الخصوم وصافي الثروة		
إجمالي التغير في الأصول			إجمالي التغير في الخصوم		
482	الأصول غير المالية	AN	677	الخصوم المالية	AF
289	الأصول المنتجة	AN.1			
193	الأصول غير المنتجة	AN.2			
730	الأصول المالية	AF	535	صافي الثروة	B.10

3.IV . حساب الميزانية في آخر المدة :

يظهر هذا الحساب بنفس البنود التي تظهر بها الميزانية في أول المدة (1.IV)، ولكن بعد أن يتم تضمين قيم الأصول الواردة في الجهة اليسرى من الميزانية بجميع بنود التغيرات التي طرأت عليها بفعل الأسباب المشار إليها أعلاه في الجانب الأيسر من حساب التغيرات في الميزانية (2.IV) وكذلك بعد تضمين قيم الخصوم الواردة بالجهة اليمنى من الميزانية بجميع بنود التغيرات التي طرأت عليها بفعل الأسباب المشار إليها أعلاه في الجانب الأيمن من حساب التغيرات في الميزانية (2.IV) . وبسبب هذه المعالجات فإن نفس الفرق ما بين الأصول والخصوم، والمشار إليه في حساب الميزانية أول الفترة (1.IV)، سيظهر مرة أخرى ولكن ليمثل صافي الثروة المالية (أو القومية إذا كانت الميزانية على مستوى الاقتصاد القومي) في آخر المدة.

حساب الميزانية في آخر المدة (IV.3.)

التغير في الخصوم وصافي الثروة			التغير في الأصول		
	إجمالي التغير في الخصوم			إجمالي التغير في الأصول	
AF	الخصوم المالية	6975	AN	الأصول غير المالية	10404
			AN.1	الأصول المنتجة	6336
			AN.2	الأصول غير المنتجة	4068
B.10	صافي الثروة	10951	AF	الأصول المالية	7522

ب . الحسابات غير المقيمة (S2) :

V . حساب بقية انحاء العالم :

لابد من الإشارة أولاً بأن هذا الحساب يسجل كافة المعاملات من وجهة نظر العالم الخارجي ، أو الوحدات المؤسسية غير المقيمة . وبناء على ذلك فان تدفق الصادرات يعتبر استخداما ، وتدفق الواردات يعتبر موردا بالنسبة للعالم الخارجي أو هذه الوحدات ، ونفس الشيء بالنسبة لبقية التدفقات والأرصدة الأخرى الواردة في هذا الحساب، وما يرتبط به من تفريعات. وفيما يلي تسلسل الحسابات الخاصة بالعالم الخارجي.

الحساب الخارجي للسلع والخدمات (V.1)

الاستخدامات		الموارد	
P.6 الصادرات من السلع والخدمات	540	P.7 الواردات من السلع والخدما ت	499
P.61 الصادرات من السلع	462	P.71 الواردات من السلع	392
P.622 الصادرات من الخدمات	78	P.72 الواردات من الخدمات	107
B.11 الرصيد الخارجي للسلع والخدمات	41-		

الحساب الخارجي للدخل الأولي والتحويلات الجارية (V.11)

الاستخدامات			الموارد		
D.1	تعويضات العاملين	6	B.11	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات	-41
D.2-D.3	صافي الضرائب على الانتاج والواردات	0	D.1	تعويضات العاملين	2
D.4	دخل الملكية	63	D.2-D.3	صافي الضرائب على الانتاج والواردات	0
D.5	الضرائب الجارية على الدخل والثروة، . .	1	D.4	دخل الملكية	38
D.6	المساهمات والمزايا الاجتماعية	0	D.5	الضرائب الجارية على الدخل والثروة، . .	0
D.7	تحويلات جارية أخرى	9	D.6	المساهمات والمزايا الاجتماعية	0
D.8	تعديل التغير في صافي حصة العائلات في صناديق التقاعد	0	D.7	تحويلات جارية أخر	39
B.12	الرصيد الخارجي الجاري	-41	D.8	تعديل التغير في صافي حصة العائلات في صناديق التقاعد	0

حساب التراكم الخارجي (V.111)

حساب رأس المال (V.111.1)

التغير في الأصول		التغير في الخصوم وصافي الثروة	
K.2 صافي الحيازة من الأصول غير المنتجة غير المالية	0	B.12 الرصيد الخارجي الجاري	-41
		D.9 التحويلات الرأسمالية القابلة للتحصيل (+)	4
B.9 صافي الأقراض(+)/الاقتراض (-)	-38	D.9 التحويلات الرأسمالية القابلة للدفع (-)	-1
		B.10.1 التغيرات في صافي الثروة بسبب الادخار والتحويلات الرأسمالية	-38

الحساب المالي (V.111.2)

التغير في الأصول		التغير في الخصوم وصافي الثروة	
F صافي الحيازة من الأصول المالية	50	F صافي المستحق من الخصوم	88
F.1 الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		F.2 النقد والودائع	-2
F.2 النقد والودائع	11	F.3 أوراق مالية ماعدا الأسهم	20
F.3 أوراق مالية ماعدا الأسهم	5	F.4 الأسهم	37
F.4 القروض	10	F.5 الأسهم وبقية حقوق التملك	3
F.5 الأسهم وبقية حقوق التملك	2	F.6 إحتياطيات التأمين الفنية	0
F.6 الاحتياطيات الفنية للتأمين	0	F.7 حسابات أخرى قابلة للدفع	30
F.7 حسابات أخرى قابلة للتحصيل	21	B.9 صافي الاقراض(+)/الاقتراض(-)	-38

حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول (V.111.3.1)

التغير في الأصول		التغير في الخصوم وصافي الثروة	
AN الأصول غير المالية	0	AF الخصوم	0
K.8 المصادرة بدون تعويض	0	K.7 خسائر الكوارث	0
K.12 التغيرات في التصنيف والهيكل	0	K.8 المصادرة بدون تعويض	0
AF الأصول المالية	0	K.10 التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم المالية غير المصنفة في مكان آخر	0
K.7 خسائر الكوارث	0		
K.8 المصادرة بدون تعويض	0		
K.10 التغيرات الأخرى في حجم	0	K.12 التغيرات في التصنيف والهيكل	0
الأصول والخصوم المالية غير المصنفة في مكان آخر	0	B.10.2 التغيرات في صافي الثروة بسبب التغيرات الأخرى في حجم الأصول	0
K.12 التغيرات في التصنيف والهيكل	0		

حساب إعادة التقييم (V.111.3.2)

التغير في الأصول			التغير في الخصوم وصافي الثروة		
AF	الأصول المالية	7	AF	الأصول المالية	3
K.11	مكاسب (+)/خسائر(-) الحيازة الاسمية	0	K.11	مكاسب (+)/خسائر(-) الحيازة الاسمية	0
K.11. 1	مكاسب(+)/خسائر(-) الحيازة المحايدة	0	K.11. 1	مكاسب(+)/خسائر(-) الحيازة المحايدة	0
K.11.2	مكاسب(+)/خسائر(-) الحيازة الحقيقية	0	K.11.2	مكاسب(+)/خسائر(-) الحيازة الحقيقية	0
			B.10.3	التغير في صافي الثروة نتيجة مكاسب/خسائر الحيازة الاسمية	4

حساب الأصول والخصوم الخارجية (V.IV)

حساب الميزانية العمومية أول المدة (V.1V.1)

الأصول			الخصوم وتغير الثروة		
AN	الأصول غير المالية		AF	الأصول المالية	297
AN.2	الأصول غير المنتجة		B.90	صافي الثروة	276
AF	الأصول المالية	573			

حساب التغيرات في الميزانية العمومية (V.1V.2)

الأصول			الخصوم وتغير الثروة		
	إجمالي التغيرات في الأصول			إجمالي التغيرات في الخصوم	
AN	الأصول غير المالية		AF	الخصوم	91
AN.2	الأصول غير المنتجة				
AF	الأصول المالية	57	B.90	إجمالي التغير في صافي الثروة	-34

حساب الميزانية العمومية آخر المدة (V.1V.3)

الأصول			الخصوم وتغير الثروة		
AN	الأصول غير المالية		AF	الخصوم	388
AN.2	الأصول غير المنتجة				
AF	الأصول المالية	630	B.90	صافي الثروة	242

ج. حساب السلع والخدمات :

يظهر في المراجع الخاصة بالحسابات القومية تحت الرمز (**O**)، وتسجل في فيه مصادر السلع والخدمات، واستخداماتها . ويلاحظ أن المصادر أو الموارد قد ظهرت في الجهة اليسرى من الجدول، وليس اليمنى، وذلك لأن المعاملات قد سجلت من وجهة نظر السلع والخدمات وليس من وجهة نظر الوحدات المؤسسية التي تتضمنها القطاعات الاقتصادية المختلفة. بشكل عام فإن الإنتاج والواردات يمثلان المصدران الأساسيان للموارد من السلع والخدمات، في حين يمثل الاستهلاك الوسيط والنهائي، والتكوين الرأسمالي الثابت، والتغير في المخزون، وزيادة الأشياء الثمينة، والصادرات، أوجه استخدام السلع والخدمات.

ولا يتمتع هذا الحساب ببند موازنة حيث لابد من توازن جانب الموارد أو المصادر مع جانب الاستخدامات (لذلك يسمى بالحساب الصفري (الحساب 0). ويعتبر هذا الحساب ذو أهمية خاصة باعتباره كمصدر أساسي لتركيب جدول المدخلات - المخرجات.

وكعرض ملخص لجميع الحسابات الجارية، وحسابات التراكم، وحسابات الميزانية، يعرض نظام الحسابات القومية لعام 1993 ما يسمى بـ "الحسابات الاقتصادية المتكاملة"، وبالشكل الذي يبين العلاقات والاجماليات الاقتصادية الأساسية من دون تكرار للأرصدة المحولة من حساب لآخر، كما هو الحال عند عرض الحسابات أعلاه.

حساب السلع والخدمات (الحساب O)

الاستخدامات		الموارد	
P.2 الاستهلاك الوسيط	1883	P.1 الإنتاج	3604
P.3 الاستهلاك النهائي / الاستهلاك	1399	P.7 الواردات السلعية والخدمية	499
P.3/P.4 النهائي الفعلي		D.21 الضرائب على المنتجات	141
P.5 التكوين الرأسمالي الإجمالي	414	D.31 الإعانات على المنتجات (-)	- 8
P.51 التكوين الرأسمالي الثابت	376		
P.52 التغير في المخزون	28		
P.53 صافي الحيازة من الأشياء الثمينة	10		
P.6 الصادرات السلعية والخدمية	540		

خامسا . طرق تقدير الناتج المحلي الإجمالي :

يمكن تقدير هذا الناتج، كما هو معروف، بثلاث طرق، هي:

أ . طريقة الإنتاج أو القيمة المضافة: وهي ناتج جمع القيم المضافة، بند الموازنة في حساب الإنتاج، لكافة الوحدات المؤسسية، أي:

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (GDP) = الناتج + الضرائب ناقصاً الإعانات على المنتجات – الاستهلاك الوسيط

1833 - 133 + 3604 = 1854

انظر حساب الإنتاج أعلاه.

ب ـ طريقة الإنفاق : وتشير إلى حاصل جمع جميع أشكال الإنفاق، الاستهلاك والتغير في المخزون، والتكوين الرأسمالي الثابت، وصافي الحيازة من الأشياء الثمينة، والصادرات من السلع والخدمات ناقصاً الواردات من السلع والخدمات، أي:

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (GDP) = الإنفاق الاستهلاكي النهائي /الفعلي + التغير في المخزون + التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي + صافي الحيازة من الأشياء الثمينة + الصادرات السلعية والخدمية – الواردات السلعية والخدمية:

499 - 540 +10 + 28 + 376 + 1399 = 1854

انظر الحسابات التالية أعلاه: حساب استخدام الدخل القابل للإنفاق، وحساب استخدام الدخل القابل للإنفاق المعدّل، وحساب رأس المال، وحساب بقية أنحاء العالم: السلع والخدمات. أو الأكتفاء بحساب السلع والخدمات (O) .

جـ ـ طريقة الدخل : وهنا نقوم بجمع كافة أشكال الدخول، أي :

الدخل القومي الإجمالي (GNI) = الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق+ الضرائب ناقصاً الإعانات على الإنتاج والواردات + تعويضات العاملين (صافي المستلم من العالم الخارجي) + دخل الملكية (صافي المستلم مع العالم الخارجي) .

25 + 4 + 0 + 1854 = 1883

أو الدخل القومي الإجمالي (GNI) = الناتج الإجمالي المحلي + صافي دخل الملكية من الخارج

انظر حساب الإنتاج، وحساب الدخل الأولي والتحويلات الجارية أعلاه.

أما الدخل المحلي الإجمالي (أو مكونات الدخل للناتج المحلي الإجمالي) = تعويضات العاملين + الضرائب على الإنتاج والوردات – الإعانات + فائض التشغيل / الدخل المختلط

901 + 44 – 235 + 762 = 1854

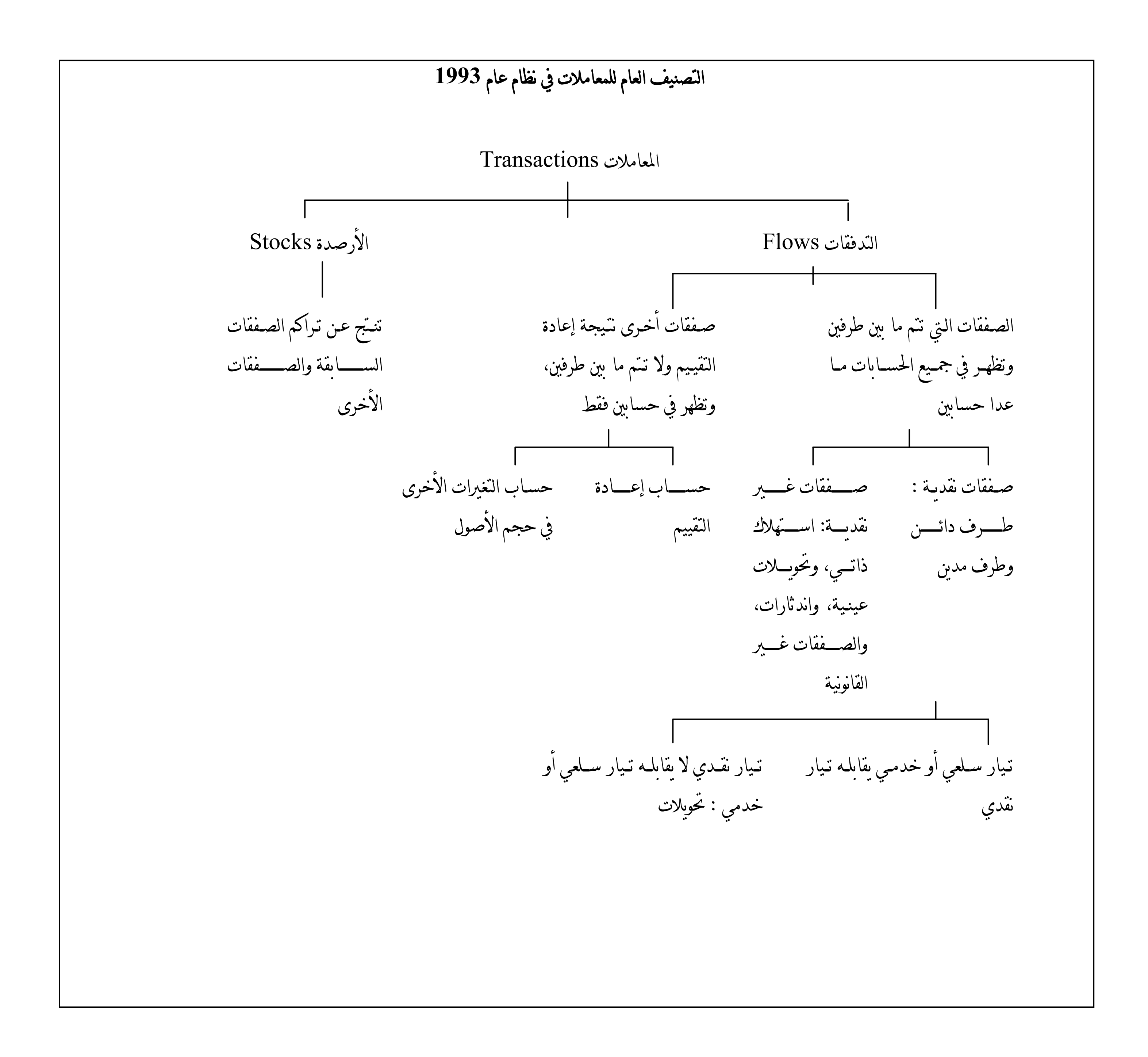
انظر مجموع جانب الاستخدامات " في حساب توليد الدخل أعلاه.

علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عوامل الإنتاج = الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق – صافي الضرائب على الإنتاج والواردات

191 – 1854 =1663

انظر أحد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً للطرق الثلاث المشار إليها أعلاه) واطرح منه صافي الضرائب (الضرائب– الإعانات) على الإنتاج والواردات الواردة في حساب توليد الدخل

(191 = 44 – 235)


التصنيف العام للمعاملات في نظام عام 1993
المعاملات Transactions
التدفقات Flows
الأرصدة Stocks
الصفقات التي تتم ما بين طرفين وتظهر في جميع الحسابات ما عدا حسابين
صفقات أخرى نتيجة إعادة التقييم ولا تتم ما بين طرفين، وتظهر في حسابين فقط
تنتج عن تراكم الصفقات السابقة والصفقات الأخرى
صفقات نقدية : طرف دائن وطرف مدين
صفقات غير نقدية: استهلاك ذاتي، وتحويلات عينية، واندثارات، والصفقات غير القانونية
حساب إعادة التقييم
حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول
تيار سلعي أو خدمي يقابله تيار نقدي
تيار نقدي لا يقابله تيار سلعي أو خدمي : تحويلات

مراجع مختارة

الأخرس، عبدالمالك (1988)، الحسابات القومية : الأصول النظرية والتطبيقات العملية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا.

الأمم المتحدة وآخرون، نظام الحسابات القومية 1993 (1993)، رقم المبيعات A.94.XVII.4، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

قطب عبد اللطيف سالم، نظام الحسابات القومية لعام 1993، برنامج تدريبي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

Office of National Statistics, (1998), United Kingdom National Accounts Concept, Sources and Methods, The Stationary Office, London.

United Nations et. At., (1993), System of National Accounts 1993, Sale No.E. 94.XVII.4.

United Nations (1968), System of National Accounts, Series F, No.2, Rev.3, New York.

نوافذ

شباك رقم 1

يوفر نظام الحسابات القومية إطارا محاسبيا شاملا يمكن من خلاله تركيب بيانات اقتصادية وعرضها بشكل يخدم أغراض التحليل الاقتصادي، ووضع السياسات واتخاذ القرار.

شباك رقم 2

في ظل تطور الأسواق المالية وتشابك المعاملات الاقتصادية بدأ العمل في منتصف الثمانينات بإعادة النظر في نظام الحسابات القومية لعام 1968، وتم إعداد نظام بديل أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو /تموز 1993.

شباك رقم 3

ينظر النظام الجديد للمعاملات المتحققة في اقتصاد معين وفقا لطبيعة المعاملة ويقسم المعاملات إلى قسمين رئيسيين هما التدفقات والأرصدة.

شباك رقم 4

يفرد النظام حسابات خاصة بالوحدات المؤسسية المقيمة ويرمز لها بـ (S1)، وحسابات للمؤسسات غير المقيمة خاصة ببقية أنحاء العالم ويرمز لها بـ (S2). والوحدة المقيمة هي التي يتوفر فيها شرطي الإقليم الاقتصادي، والمصلحة الاقتصادية.

شباك رقم 5

تتكون مجموعة الحسابات المقيمة من ثلاثة مجموعات رئيسية هي: الأولى، الحسابات الجارية (حساب الإنتاج ، وحسابات توزيع واستخدامات الدخل)، والثانية حسابات التراكم (حساب رأس المال والحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول)، والثالثة حسابات الميزانية (حساب أول المدة وحساب التغيرات في الميزانية وحساب آخر المدة).

شباك رقم 6

لتضييق الفجوة ما بين تقديرات الدخل القومي بطريقتي الدخل، والإنفاق قام النظام الجديد بتوسيع مفهوم دائرة الإنتاج لتشمل الأنشطة غير القانونية.

قائمة إصدارات جسر التنمية

العنوان	المؤلف	رقم العدد
الأعداد الصادرة:		
مفهوم التنمية	د . محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د . محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د . أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د . علي عبد القادر	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ . صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية والسياسة النقدية	د . ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ . حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د . مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ . حسان خضر	التاسع
جداول المدخلات المخرجات	د . أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	**د . أحمد الكواز**	**الحادي عشر**
الأعداد المقبلة:		
إدارة المشاريع	أ . جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د . ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ . جمال حامد	الرابع عشر

* للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي :

http://www.arab-api.org/develop_1.htm